

تأثير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية دراسة حالة الدول العربية

The Impact of Foreign Direct Investment Inflows on Foreign Trade

(¹) ب.ب. حسان ، أ.د. بن بوزيان محمد

(²) طالب دكتوراه، جامعة تلمسان hassan.bekhit@yahoo.fr

(³) أستاذ التعليم العالي، جامعة تلمسان mbenbouziane@yahoo.fr

ملخص

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا هاما من مصادر تمويل التنمية في الدول العربية، بحيث يعمل على رفع معدل النمو الاقتصادي، زيادة الإنتاجية و العمالة، نقل التكنولوجيا و الخبرة الفنية و الإدارية، وزيادة على ذلك يعمل على دعم القوة التصديرية و دعم الاستثمار و الاستراتيجيات الصناعية في الدول العربية. كل هذه الايجابيات لا تأتي بصورة آلية و إنما يجب توفير البيئة توفير البيئة الاستثمارية المناسبة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، و من أهم النتائج المتوصل إليها هو ظهور تأثير من قبل الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية العربية (الصادرات و الواردات).

الكلمات الدالة: الاستثمار الأجنبي المباشر، التجارة الخارجية، الدول العربية.

Abstract

The Foreign Direct Investment is considered as an important source of financing the development in the Arab countries. So, it works to raise the rate of economic growth, increase productivity and employment, technology and expertise and administrative transfer. In addition, it works to support the export power, investment and industrial strategies in the Arab countries. All these advantages do not come automatically, but rather must provide the environment to provide the appropriate investment environment to attract foreign direct investment. The most important results obtained in this study are the emergence of the influence by foreign direct investment to the Arab foreign trade (exports and imports).

Keywords: : Foreign Direct Investment, Foreign Trade, the Arab countries.

مقدمة

الأجنبي المباشر، و قد ترتب على هذه الإصلاحات تطورا كبيرا فيما يتعلق بالتجارة الخارجية و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، هذا الأخير يعتبر من العوامل المسببة للتجارة الخارجية، فمن جهة يؤدي الاستثمار الأجنبي إلى تحفيز الصادرات، و من جهة أخرى يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الواردات، و على هذا الأساس تبرز معالم إشكالية بحثنا من خلال طرح السؤال التالي:

ما مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر على متغيرات التجارة الخارجية في الدول العربية؟

و كإجابة أولية عن هذا السؤال، قمنا بوضع الفرضية التالية:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من المصادر المهمة للتمويل الخارجي في الدول النامية و ذلك لعدم كفاية مصادر التمويل الداخلي من أجل إحداث تنمية اقتصادية، هذه الأخيرة تعتبر من القضايا الأساسية التي تشغل فكر صناع القرارات السياسية و الاقتصادية في جميع الدول بما فيها الدول العربية و التي عرفت سياساتها الاقتصادية الخارجية عدة تطورات كبيرة خلال السنوات الماضية تمثلت في التحول من الاقتصاد المغلق و سياسة الإحلال محل الواردات إلى إتباع إستراتيجية التوجه نحو التصدير و الانفتاح على العالم و تشجيع تدفقات الاستثمار

قضايا التنمية والأمن المشترك.

- تشتت الموارد الاقتصادية: تبعا للحالة السياسية السائدة في الدول العربية فإن حالة الموارد الاقتصادية الطبيعية منها و البشرية لا تعدو إلا أن تكون مثلها أي أنها تعيش نفس الوضع، حيث أن الموارد الاقتصادية المتكاملة في الوطن الواحد تشتت بين أجزاء سياسية مختلفة فمثلا أصبحت الطاقة و المال في جهة و الموارد الزراعية في جهة أخرى و اليد العاملة و الأسواق الكامنة في جهة ثالثة و المعادن وغيرها في جهة رابعة و هكذا، وما يزيد من صعوبة الوضع هو الخلافات الحادة التي تصف العلاقات العربية بالنسبة إلى القضايا المصيرية المشتركة الأمر الذي يشكل صعوبة في إمكانية تنمية التبادل التجاري و التكامل اللازم بين الموارد المشتتة.

- الغزو الخارجي و التسلط الأجنبي: من الجدير بالذكر أن الوطن العربي قد عرف حقبة استعمارية طويلة أنتت على الأخضر و اليابس من خلال الغزو الخارجي و الاحتلال و التسلط الأجنبي سواء في تاريخه القديم أو الحديث كما يحدث الآن للعراق و كذلك الحصار الدولي كما حدث لليبيا، و التهديد بالحرب و فرض عقوبات كما يحدث لسوريا و غيرها، و زيادة على ذلك ما تعانيه و تقاسيه فلسطين من ويلات الاحتلال الصهيوني، كل هذا أدى إلى استنزاف الثروات الطبيعية و البشرية للدول العربية.

ثانيا: المؤشرات الكلية للاقتصادات العربية

نظرا لزيادة الأزمات السياسية و تفاقم الاعتبارات الأمنية و انخفاض أسعار المواد الأولية في مختلف الدول العربية، تزداد أهمية معرفة المؤشرات الاقتصادية الكلية باعتبارها الوسيلة الأساسية لفهم الواقع الاقتصادي العربي. و في هذا السياق، تم اختيار عدد من أهم المؤشرات المعبرة عن الوضع الاقتصادي العربي و رصد تطورها خلال فترة الدراسة، حيث تم رصد مجموعتين من المؤشرات هما مؤشرات الأداء الداخلي و مؤشرات الأداء الخارجي.

1- مؤشرات الأداء الداخلي: و تتمثل في:

أ- النمو الاقتصادي: لقد عرف النشاط الاقتصادي في المنطقة العربية تحسنا ملحوظا خلال سنة 2015 إذ ارتفع معدل نمو الناتج المحلي إلى 2.6% بعدما كان 2.2% عام 2014، و منذ عام 2013 و النمو العربي أقل من نظيره العالمي بعدما كان النمو العربي متفوقا على النمو العالمي خلال الفترة (2000-2012) و يلاحظ كذلك أن النمو العربي جاء أقل من معدل النمو الذي تحقق في مجموعة اقتصادات الدول الناشئة و النامية و الذي بلغ 4% خلال عام 2015، في حين كان أداء الاقتصاد العربي أفضل نسبيا من أداء الدول المتقدمة التي حققت معدل نمو بلغ 2% خلال نفس العام⁽²⁾.

يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على تحسين أداء متغيرات التجارة الخارجية في الدول العربية.

وعليه، سوف نقوم بمعالجة هذه الإشكالية وفق المحاور التالية:

المحور الأول: واقع الاقتصادات العربية.

المحور الثاني: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية.

المحور الثالث: واقع التجارة الخارجية العربية.

المحور الرابع: النموذج القياسي لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية العربية.

المبحث الأول: تحليل مضمون الاقتصادات العربية

تسود الدول العربية ظروفا غير عادية لم تشهدها أي دولة من دول العالم من ذي قبل، و في نفس الوقت تشهد مجموعة من التغيرات في مختلف المجالات و القطاعات المختلفة منها السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية وغيرها، حيث كان لهذه الأخيرة وقعها على الاقتصادات العربية.

أولاً: لمحة عن وضعية الدول العربية: تواجه الأمة العربية أموراً في غاية الصعوبة و ذلك نظرا للواقع الذي تعيشه، إذ يمكن تلخيص أهم سمات هذا الواقع فيما يلي⁽¹⁾:

- التخلف الاقتصادي و الاجتماعي: على الرغم من تبدل الدول العربية في مجال التنمية خلال العقدين أو الثلاثة عقود الماضية إلا أن خصائص التخلف الأساسية لا زالت تسود الوطن العربي حيث أن نسبة الأمية لا تزال تراوح مكانها، وكذلك ارتفاع نسبة البطالة و خاصة بين خريجي الجامعات والمعاهد و هذا نتيجة عدم ملاءمة العرض مع الطلب في العمل لديها، في حين يعتبر مستوى الخدمات الصحية و الاجتماعية دون المستوى.

أما طبيعة الاقتصادات العربية فهي تعتمد بشكل أساسي على إنتاج عدد قليل من المواد الأولية و تصديرها و استيراد الجزء الأكبر من حاجياتها الغذائية و الصناعية وكذلك استيراد المزيد من الخبرات التقنية الأجنبية. كما نجد كذلك أن من خصائص التخلف التي يتسم بها الوطن العربي هو بطء التطور و التقدم في الإطار المؤسسي لأنظمة الدولة.

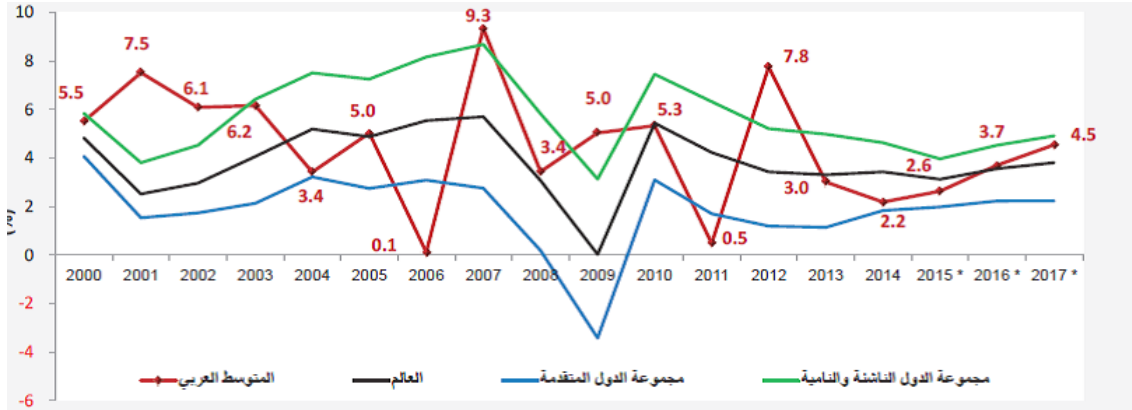
- التجزئة السياسية: نظرا لدخول البلدان العربية عصر الاستقلال القطري منفردة و تحت ظروف مختلفة و تواريخ متباينة، فقد كان من الطبيعي أن تنشأ عنه التجزئة السياسية في الوطن العربي الواحد، و يعتبر هذا العنصر التحدي الأكبر الذي تواجهه الدول العربية و ذلك من خلال العمل على الحد منه لما تفرزه من انقسامات حادة في معالجة

الجدول رقم(1-1): معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2014)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
المتوسط الدول العربية	5.5	7.5	6.1	6.2	3.4
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
متوسط الدول العربية	5	0.1	9.3	3.4	5
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
متوسط الدول العربية	5.3	0.5	7.8	3	2.2

الجدول رقم(1-1): معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2014)

الشكل رقم(1.1): معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2014) مع توقعات إلى غاية 2017



المصدر: تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2015، ص 05

الناتج العالمي من 2.8% كمتوسط للفترة نا بين عامي 2000 و 2011 إلى 3.3% عام 2015، إلا أن حصة الدول العربية من إجمالي ناتج الدول الناشئة والنامية تراجمت من 10.2% للفترة ما بين 2000 و 2011 إلى 8.3% عام 2015⁽³⁾.

بد الناتج المحلي الإجمالي: تراجع الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بمقدار 362 مليار دولار من 2787 مليار دولار عام 2014 إلى 2424 مليار دولار سنة 2015، و خلال السنوات الأولى من الألفية الثالثة زادت حصة الدول العربية من

الجدول رقم(2-1): حجم الناتج المحلي الإجمالي حسب الأقاليم بالمليار دولار

السنوات	متوسط 2011-2000	2012	2013	2014
إجمالي الدول العربية	1.406	2.683	2.760	2.787
العالم	49.919	73.777	75.467	77.269
الدول العربية/العالم %	2.8	3.6	3.7	3.6
مجموعة الدول الناشئة والنامية	13.841	28.021	29.424	30.296
الدول العربية / الدول الناشئة والنامية %	10.2	9.6	9.4	9.2

المصدر: صندوق النقد الدولي

وما يلاحظ هو وجود تركيز جغرافي واضح للناتج في 07 دول غالبيتها نفطية وهي: السعودية، الإمارات، مصر، العراق، الجزائر، قطر و الكويت، حيث بلغ ناتج تلك الدول نحو 1.925 تريليون دولار بنسبة 79% من إجمالي الناتج العربي لعام 2015.

الجدول رقم(3-1): الناتج المحلي الإجمالي العربي موزع حسب الدول لعام 2015

الدولة	الجزائر	السعودية	الإمارات	مصر	قطر	العراق
الناتج المحلي الإجمالي %	7.2	26.1	14	12.3	7.9	6.8
الدولة	الكويت	المغرب	السودان	سلطنة عمان	لبنان	تونس
الناتج المحلي الإجمالي %	5.1	4.3	3.5	2.5	2.2	1.8
الدولة	الأردن	اليمن	البحرين	ليبيا	فلسطين	موريتانيا
الناتج المحلي الإجمالي %	1.6	1.4	1.3	1.2	0.5	0.2

المصدر: صندوق النقد الدولي

ج. دخل المواطن العربي : شهد دخل المواطن العربي نموا واضحا من 4600 دولار سنويا في المتوسط للفترة ما بين 2000 و 2011 إلى 8134 دولار عام 2014 وذلك نتيجة نمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل يزيد عن معدل نمو السكان في الدول العربية خلال الفترة، قبل أن يتراجع إلى 6924 دولار عام 2015. وما يلاحظ، أنه يوجد تباين كبير فيما بين الدول العربية والتي يمكن تصنيفها إلى أربعة شرائح يمكن توضيحها في الجدول التالي:

الجدول رقم(4-1): توزيع الدول العربية حسب متوسط الدخل الفردي خلال 2015

الدول ذات الدخل المنخفض من ألفي دولار إلى ألف دولار	الدول ذات الدخل المتوسط من 3 آلاف دولار إلى 5 آلاف دولار	الدول ذات الدخل المرتفع من 11 ألف دولار إلى 23 ألف دولار	الدول ذات الدخل المرتفع جدا من 29 ألف دولار إلى 89 ألف دولار
السودان - موريتانيا - اليمن - جيبوتي.	الأردن - ليبيا - العراق - الجزائر - تونس - مصر - المغرب.	البحرين - السعودية - سلطنة عمان - لبنان.	قطر - الامارات - الكويت.

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على بيانات صندوق النقد الدولي

د. معدل التضخم: سجل معدل التضخم في الدول العربية (المتوسط السنوي) تراجعا بشكل عام من 4.9% في المتوسط خلال الفترة بين عامي 2000 و 2011 إلى 4.5% عام 2015. و يزيد المتوسط العربي بشكل كبير عن المعدل العالمي، إلا أنه قليل من معدل التضخم في الدول النامية منذ عام 2000 وحتى عام 2015⁽⁴⁾.

الجدول رقم(5-1): معدل التضخم حسب الأقاليم (متوسط سنوي) بالنسبة المئوية

السنوات	متوسط		
	2012	2013	2014
المتوسط العربي	5.2	4.9	4.7
العالم	4.2	3.9	3.5
مجموعة الدول المتقدمة	2	1.4	1.4
مجموعة الدول الناشئة والنامية	6	5.8	5.1

المصدر: صندوق النقد الدولي

و. الموازنة العامة: تعاني معظم موازنات الدول العربية من عجز مزمن، و خلال عام 2014 حققت ثلاثة دول خليجية فقط فوائض في ميزانياتها وهي قطر، الكويت و الامارات أما بقية الدول العربية الأخرى فقد عرفت عجزا في موازاتها. مما يؤكد تأثير الايرادات النفطية الواضح على الميزانية⁽⁵⁾.

الجدول رقم(6-1): الموازنة العامة في المنطقة العربية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)

السنوات	متوسط		
	2012	2013	2014
متوسط الدول العربية	7.18	3.85	-1.32

المصدر: صندوق النقد الدولي

2. مؤشرات الأداء الخارجي: وتتمثل فيما يلي:
أ. الحساب الجاري : ارتفع رصيد الحسابات الجارية الخارجية للدول العربية من 153 مليار دولار كمتوسط خلال الفترة ما بين عامي 2000 و 2011 إلى 177 مليار دولار عام 2014 إلا أنه تحول إلى عجز بقيمة 114.5 مليار دولار عام 2015، إلا أن نسبة هذا الفائض في رصيد الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (المتوسط العربي) تراجمت من 10.9% كمتوسط خلال الفترة ما بين عامي 2000 و 2011 إلى 6.4% عام 2014 إلا أنه تحول إلى عجز بـ 5.4% عام 2015.

الجدول رقم(7-1): متوسط الحساب الجاري للدول العربية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)

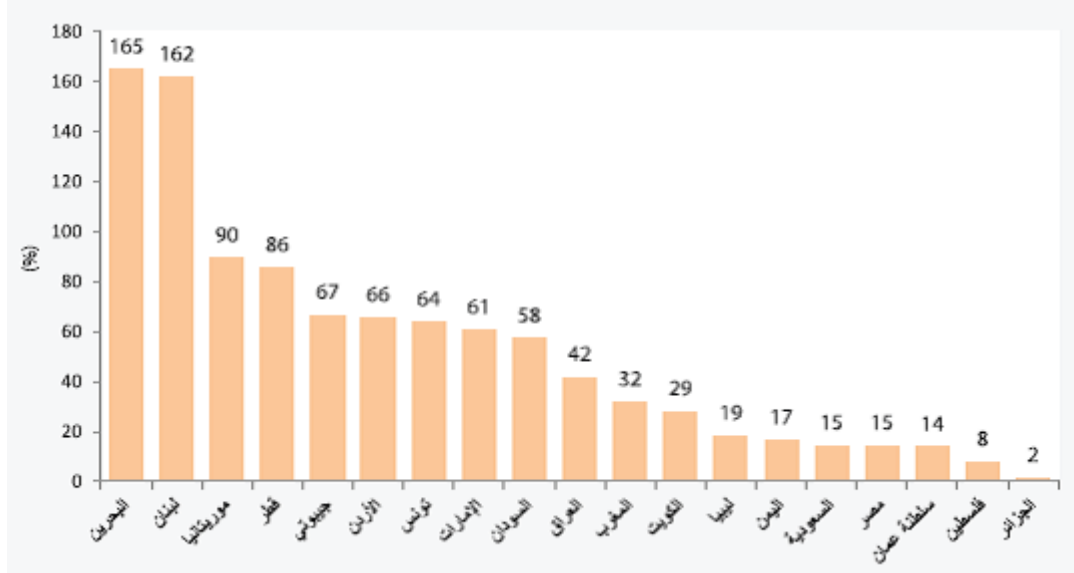
السنوات	متوسط		
	2012	2013	2014
متوسط الدول العربية	14.8	11.5	6.4

المصدر: صندوق النقد الدولي

2000 و 2011 إلى 28.8% خلال عام 2012 إلا أنه عاد و ارتفع إلى 32% عام 2014، وارتفع حجم المديونية الخارجية الإجمالية للدول العربية من 426.4 مليار دولار كمتوسط للفترة بين عامي 2000 و 2011 إلى 891.3 مليار دولار عام 2014⁽⁶⁾.

ب. المديونية الخارجية: عرفت المديونية الخارجية في الدول العربية تحسناً في إطارها العام خلال السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، حيث تراجع مؤشر الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 30.3% كمتوسط للفترة بين عامي

الشكل رقم (2-1): الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية لعام



المصدر: صندوق النقد الدولي

514 مليار دولار خلال الفترة ما بين عامي 2000 و 2011 إلى 1336 مليار دولار عام 2014.

ج. الاحتياطيات الدولية: سجلت الاحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية في الدول العربية في المتوسط ارتفاعاً من

الجدول رقم (1.8): الاحتياطيات الدولية لإجمالي الدول العربية بالمليار دولار

السنوات	متوسط		
	2014	2013	2012
اجمالي الدول العربية	1335.5	1356.1	1236.8
	514.4 (متوسط 2011-2000)		

المصدر: صندوق النقد الدولي

العربية تراجعاً بنسبة 8% من 47.5 مليار دولار عام 2013 إلى 44 مليار دولار عام 2014، وظلت التدفقات ضعيفة مقارنة مع مستواها القياسي الذي بلغ 96.3 مليار دولار عام 2008، وقد مثلت الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية ما نسبته 3.6% من الإجمالي العالمي البالغ 1.23 تريليون دولار، و 6.4% من إجمالي الدول النامية البالغ 681 مليار دولار.

تعتبر التجارة الخارجية العربية عصب الاقتصادات العربية وخاصة جانب التصدير منها، الذي تعتمد عليه كثيراً في إحداث تنمية شاملة، وذلك نظراً للتدفقات المالية المتأتية منه، ولكن ما يلاحظ عنها أنها غير متنوعة وغير مستقرة، وهذا ما سنتطرق إليه فيما يلي.

المحور الثاني: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية أولاً: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول

الجدول رقم(1.2): التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة بالمليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
العالم	1388	817.6	678.8	559.6	742.1
الدول المتقدمة	1108	571.5	446	366	418.9
الدول النامية	252.5	219.7	169	172	280
الدول العربية	5.9	9.4	7.3	16	25.2
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
العالم	960.8	1305.9	2100	1771	1114
الدول المتقدمة	590.3	857	1320	1018	566
الدول النامية	314.3	379.1	589	630	478
الدول العربية	47.6	65.6	82	97.6	82.4
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
العالم	1409	1700	1330	1452	1230
الدول المتقدمة	696	880	517	566	498
الدول النامية	637	725	729	778	681
الدول العربية	68.7	46.4	52.9	47.5	44

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي (UNCTAD) اعداد متفرقة

الجدول رقم(2.2): حصة التدفقات الواردة للمنطقة العربية كنسبة من العالم و الدول النامية

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
نسبة مئوية من العالم	0.4	1.1	1.2	2.7	3.4
نسبة مئوية من الدول النامية	2.2	4.2	4.3	8.3	9
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
نسبة مئوية من العالم	4.8	4.8	4.1	5.4	6.8
نسبة مئوية من الدول النامية	14.2	16.6	13.9	14.6	15.5
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة مئوية من العالم	4.9	2.7	4	3.3	3.6
نسبة مئوية من الدول النامية	10.8	6.4	7.3	6.2	6.4

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات

1335 مشروع عام 2008 ثم شهد اتجاها عاما للهبوط مع ظهور تداعيات الأزمة المالية العالمية اعتبارا من عام 2009 حتى تراجع مرة أخرى إلى 870 مشروعا عام 2013 ثم إلى 767 مشروعا عام 2014. و الجدول التالي يوضح ذلك:

ووفقا لقاعدة بيانات "أسواق الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن استخلاص مجموعة من المؤشرات المهمة نذكرها فيمايلي⁽⁷⁾:
- شهد عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية اتجاها عاما للنمو من 463 مشروعا عام 2003 إلى

جدول رقم(3.2): مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية من 2003 إلى 2014

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008
عدد المشروعات	463	436	649	849	724	1335
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد المشروعات	1163	1044	1162	1040	870	767

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات- الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي و الشركات العاملة - السنة الثانية و الثلاثون، العدد الفصلي الثاني (أفريل - جوان 2014).

79130 شركة، كما تستثمر تلك الشركات في ما يزيد عن 10700 مشروع في المنطقة العربية و بنسبة تبلغ نحو 5.6% من إجمالي عدد المشروعات الأجنبية القائمة في العالم والمقدرة بنحو 191 ألف مشروع وذلك منذ عام 2003 وحتى أبريل 2015. ثانيا: تطور الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (2000-2014) تقاس الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر في مختلف الاقتصاديات من خلال عدة مقاييس، ونحن هنا سوف نركز على مؤشرين أساسيين هما:

و تركز مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة في عدد محدود من الدول العربية أولها الإمارات العربية المتحدة التي حظيت ب 3437 مشروعا و بنسبة تقدر ب 35.6% من الإجمالي العربي و في المرتبة الثانية احتلت السعودية ب 1068 مشروعا و بنسبة تقدر ب 11.1% من الإجمالي العربي، وجاءت مصر في المرتبة الثالثة ب 660 مشروعا أجنبيا و بنسبة 6.8% من الإجمالي العربي. - يقدر عدد الشركات الأجنبية العاملة في الدول العربية بنحو 8690 شركة بنسبة تصل إلى 11% من إجمالي عدد الشركات المستثمرة خارج حدودها في العالم و البالغ عددها

1- تطور نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تكوين رأس المال الثابت

الجدول رقم(4-2): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة كنسبة من تكوين رأس المال مقارنة بالأقاليم المختلفة (2001-2014)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الاقتصاد							
العالم	9.21	7.79	6.41	6.91	8.51	11.55	13.56
الاقتصادات العربية	11.54	10.72	14.73	17.98	22.23	29.68	23.89
الاقتصادات المتقدمة	8.16	7.23	5.25	5.39	7.30	11.24	13.83
الاقتصادات النامية	12.70	9.43	9.55	10.65	11.25	11.55	12.24
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الاقتصاد							
العالم	9.80	8.49	8.74	9.13	7.88	7.96	6.48
الاقتصادات العربية	23.11	18.49	16.07	13.41	16.42	17.09	8.56
الاقتصادات المتقدمة	8.32	8.06	8.20	9.26	7.59	7.80	5.45
الاقتصادات النامية	11.30	8.53	8.95	8.40	7.77	7.59	7.43

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي 2015 (الأنكاد)⁽⁸⁾

فترة الدراسة فقد لوحظ تغير هذه النسبة ما بين الارتفاع و الانخفاض. في حين أن الدول النامية فقد شهدت تذبذبا واضحا خلال فترة الدراسة كلها. و لكن ما يلاحظ على الدول العربية فإنه بداية من سنة 2002 بدأت تعرف ارتفاعا واضحا وصل إلى غاية 29.68% سنة 2006 وهي أعلى نسبة خلال فترة الدراسة، ثم بعد ذلك عرفت تذبذبا خلال باقي سنوات الدراسة حيث وصلت إلى أدنى قيمة لها 8.56% سنة 2014، وبشكل عام يمكن القول أن هذه النسبة كانت ترتفع عن نسب الأقاليم الأخرى.

من خلال الجدول يتضح أن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى تكوين رأس المال الثابت على مستوى العالم قد أخذ اتجاهها تنازليا من 9.21% سنة 2001 إلى 8.51% عام 2005 ثم عرف بعد ذلك ارتفاعا ملحوظا ما بين سنتي 2006 و 2007 وصل إلى 13.56%. أما خلال السنوات المتبقية من الدراسة فقد شهدت هذه النسبة تذبذبا. و نفس الملاحظة يمكن قولها بالنسبة للدول المتقدمة حيث بدأت هذه النسبة في الانخفاض في بداية فترة الدراسة ثم عرفت بعد ذلك ارتفاع ما بين سنتي 2005 و 2007، اما خلال باقي

2- تطور نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الاقتصاد							
العالم	2.56	1.85	1.58	1.71	2.14	2.94	3.53
الاقتصادات العربية	1.88	1.68	2.91	4.01	5.84	6.62	6.27
الاقتصادات المتقدمة	2.39	1.69	1.31	1.29	1.80	2.72	3.33
الاقتصادات النامية	3.24	2.40	2.49	3.07	3.12	3.39	3.88
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الاقتصاد							
العالم	2.93	2.07	2.21	2.38	1.83	1.94	1.69
الاقتصادات العربية	5.94	4.48	3.47	3.21	4.49	4.55	1.58
الاقتصادات المتقدمة	2.45	1.56	1.70	1.99	1.17	1.28	1.09
الاقتصادات النامية	3.76	3.02	3.07	2.96	2.81	2.83	2.61

الجديدة التي يتم سنّها أثر ضئيل حيث ما كانت الشركات لا ترى بأن تلك القوانين سيجري إنفاذها أو تعزيزها.

- تشجيع المشاركة الشعبية. من شأن الإخفاق في بناء مساندة الجمهور لخلق مجتمع أكثر إنتاجية إبطاء خطى الإصلاحات وتعريض استمراريتها للخطر.

- مرونة السياسات وملاءمتها للأوضاع المحلية. تؤدي المناهج المنقولة عن بلدان أخرى بدون أدنى دراسة إلى نتائج ضعيفة أو عكسية.

2. إصلاح بيئة أداء الأعمال في الدول العربية: تؤثر نظم و لوائح الاستثمار بصورة مباشرة، حيث أن تبسيط الإجراءات وتحسين آليات تنفيذ العقود والحفاظ على حقوق المستثمرين يعد من أهم العوامل التي تؤثر على القرار الاستثماري بصورة ايجابية، و إذا ما أجرينا تقييما لبيئة أداء الأعمال في الدول العربية في عام 2014 نجد مثلاً: أن متوسط عدد الإجراءات المطلوبة في الدول العربية لبدء أي عمل تجاري هو 14.3 إجراء، أما متوسط الوقت اللازم لإنجاز إجراءات الترخيص فيبلغ 126.1 يوماً إلى غيرها من المؤشرات.

المبحث الثالث: واقع التجارة الخارجية العربية

سوف نتناول في هذا المبحث مايلي:

أولاً: أداء التجارة الخارجية العربية

عرفت الصادرات السلعية و الخدمية العربية ارتفاعاً ملحوظاً ما بين متوسط الفترة (2000-2011) و عام 2013، حيث ارتفعت من متوسط سنوي يبلغ 694 مليار دولار خلال الفترة ما بين عامي 2000 و 2011 إلى 1500 مليار دولار عام 2013، ثم عرفت تراجعاً في عام 2014 أين بلغت قيمتها 1408 مليارات دولار. أما فيما يخص الواردات السلعية و الخدمية العربية فقد عرفت هي الأخرى ارتفاعاً متواصلاً من متوسط سنوي يبلغ 522 مليار دولار خلال الفترة ما بين عامي 2000 و 2011 إلى 1109 مليارات دولار عام 2013 ثم إلى 1165 مليار دولار عام 2014.

كما شهدت حصة الصادرات العربية من إجمالي الصادرات العالمية نمواً من 5% كمتوسط الفترة (2000-2011) إلى 6.7% عام 2012، ثم عرفت بعد ذلك تراجعاً خلال السنوات المتبقية حيث تراجعت إلى 5.9% عام 2014، في حين عرفت حصة الواردات العربية من إجمالي الواردات العالمية ارتفاعاً مضطرباً أين بلغت 3.8% كمتوسط للفترة ما بين عامي (2000-2011) ثم وصلت إلى 5.1% عام 2014.

أما عن حجم التجارة الخارجية العربية للسلع و الخدمات فقد بلغت 1217 مليار دولار كمتوسط للفترة (2000-2011) ثم انخفضت إلى 2572 مليار دولار عام 2014 بعد أن وصلت إلى أعلى قيمة لها عام 2013 أين بلغت 2609 مليارات دولار. أما إذا تمت القراءة ببلغ النسب المئوية فنجد أن نسبة التجارة العربية إلى التجارة العالمية قد ارتفعت من 4.4% كمتوسط

أما بالنسبة لتطور نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فنلاحظ الارتفاع التدريجي لهذه النسبة في بداية فترة الدراسة حيث انتقلت من 1.68% عام 2002 إلى 6.62% عام 2007، ثم بدأت هذه النسبة في الانخفاض من 2008 إلى 2011 أين وصلت إلى 3.21% بفعل تأثير الأزمة المالية العالمية، ثم عاودت هذه النسبة في الارتفاع مرة أخرى خلال السنوات المتبقية من الدراسة. أما على المستوى العالمي فقد شهدت هذه النسبة تدبداً واضحاً خلال فترة الدراسة حيث لم تستقر لا على الارتفاع و لا على الانخفاض. أما بالنسبة للاقتصادات النامية فإن هذه النسبة شهدت ارتفاعاً متواصلاً بداية من سنة 2002 أين بلغت 2.4% إلى غاية 2007 أين وصلت 3.88% ثم بدأت هذه النسبة مرة في التدهور ومرة في التحسن خلال باقي سنوات فترة الدراسة. في حين أن هذه النسبة في الاقتصادات المتقدمة عرفت في السنوات الأربعة الأولى من فترة الدراسة انخفاضاً ملحوظاً ثم من بعد ذلك (2005) بدأت تشهد ارتفاعاً إلى غاية 2007، ثم عاودت إلى التدهور من جديد إلى غاية 2010 ثم بدأت في التحسن من جديد بداية من سنة 2011 إلى غاية 2013.

و جدير بالذكر أن انخفاض هذه النسبة يعني أن نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية كان أسرع من نمو تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول.

رابعاً: تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة هامة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، لما يوفره من الحصول على التكنولوجيا المتقدمة و رأس المال و التعرف على الممارسات الحديثة في الإدارة و الاتصال بأسواق الدول المتقدمة، لذا تسعى الحكومات العربية إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي وتشجيعه بهدف دعم التنمية الاقتصادية، و ذلك من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير و التي تتمثل فيمايلي⁽⁹⁾:

1- تحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية

يتأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل رئيسي بمجملة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية و السياسية التي تسود في الدولة المضيفة للاستثمار، حيث تمثل هذه الأوضاع ما يسمى بمناخ الاستثمار، و يبرز تقرير البنك الدولي إلى أربعة تحديات أكثر عمقا ينبغي على الحكومات المعنية معالجتها لتحسين مناخ الاستثمار في بلدانها⁽¹⁰⁾:

- الحد من الفساد و الأشكال الأخرى من السلوك النفعي فأغلب الشركات في البلدان النامية أفادت عن قيامها بدفع الرشاوي عند التعامل مع المسؤولين، و ينظر العديد منها إلى الفساد على أنه أشد العقبات أمام أعمالها حاجة للمعالجة. كما أن لنفوذ الكبير الذي تمارسه لشركات التي تتمتع بنفوذ سياسي يشوه هذه السياسات و طرق تطبيقها.

- خلق مصداقية للسياسات الحكومية. إذ يكون للقوانين

الفترة (2000- 2011) إلى 5.6% عام 2013 بعدما حققت هذه النسبة كذلك في 2012، للتراجع إلى 5.4% عام 2014.

الجدول رقم(3-1): تطور حجم التجارة العربية للسلع والخدمات بالمليار دولار

مقارنة 2014 مع 2013 *	2014	2013	2012	السنوات	
				متوسط 2000-2011	البيان
(92)	1408	1500	1512	694	الصادرات العربية
373	23704	23331	22691	13890	الصادرات العالمية
(0.5)	5.9	6.4	6.7	5.0	الصادرات العربية /الصادرات العالمية %
56	1165	1109	1050	522	الواردات العربية
324	22900	22576	22056	13662	الواردات العالمية
0.2	5.1	4.9	4.8	3.8	الواردات العربية /الواردات العالمية %
(37)	2572	2609	2562	1217	إجمالي التجارة العربية
697	46604	45907	44747	27552	إجمالي التجارة العالمية
(0.2)	5.4	5.6	5.6	4.4	التجارة العربية/ التجارة العالمية%

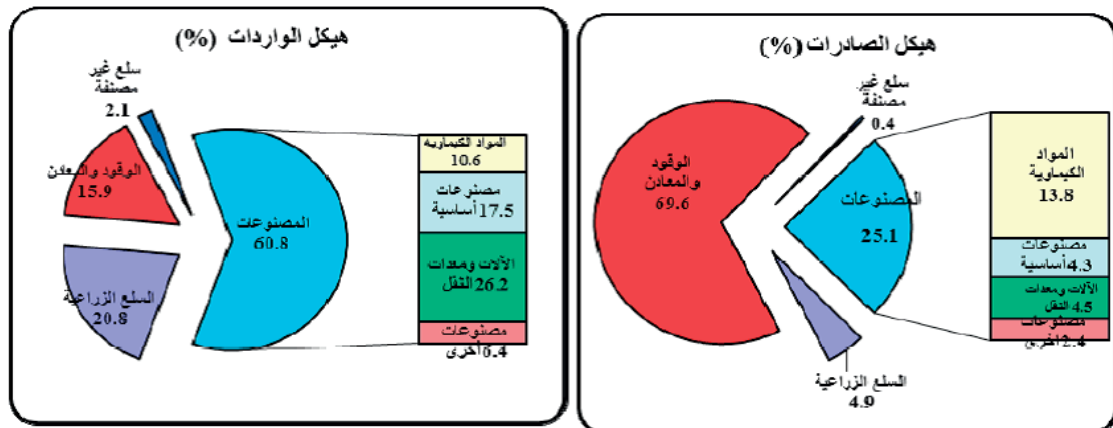
المصدر: صندوق النقد الدولي 2015⁽¹⁰⁾. * من إعداد الباحثين.

ثانياً: التركيب السلي للتجارة الخارجية العربية

أما فيما يخص الهيكل السلي للواردات العربية الإجمالية، فإن البيانات تشير إلى سيطرة فئة المصنوعات على إجمالي الواردات العربية بالرغم من التراجع الذي سجلته في عام 2014 أين كانت تبلغ 60.8% بعدما كانت 62.7% عام 2013، وضمن هذه الفئة استحوذت الآلات ومعدات النقل على المرتبة الأولى بالرغم من انخفاض حصتها في الواردات الإجمالية أين سجلت 26.2% عام 2014 بعدما كانت 28.6% عام 2013، تلتها في المركز الثاني المصنوعات الأساسية و استأثرت بنسبة تقدر بـ17.5% عام من الواردات الإجمالية، في حين تزايدت نسبة المواد الكيماوية من 9.1% عام 2013 إلى 10.6% عام 2014 و بالمقابل عرفت المصنوعات المتنوعة انخفاضا من 7.4% عام 2013 إلى 6.4% عام 2014، أما فيما يخص فئة السلع الزراعية فقد ارتفعت حصتها من 20.1% عام 2013 إلى 20.8% عام 2014، أما حصة الوقود والمعادن فقد تراجعت من 16.4% إلى 15.9% خلال نفس الفترة.

تشير البيانات إلى سيطرت فئة الوقود والمعادن على أعلى حصة في الصادرات العربية الإجمالية حيث أنها بلغت 69.6% عام 2014 متراجعة عما حقته في السنة السابقة أين وصلت إلى 73.7%، أما حصة المصنوعات فقد ارتفعت إلى 25.1% عام 2014 بعدما كانت 19.8% عام 2013، في حين زادت الأهمية النسبية للمواد الكيماوية في إجمالي الصادرات العربية إذ نجد أنها قد ارتفعت من 7.8% إلى 13.8% خلال 2013 و 2014 على التوالي، ثم تلتها الآلات ومعدات النقل والتي ارتفعت حصتها من 3.5% عام 2013 إلى 4.5% عام 2014، أما المصنوعات الأساسية فقد شهدت انخفاضا خلال عامي 2013 و 2014 من 5.8% إلى 4.3% على التوالي، أما فيما يتعلق بفئة السلع الزراعية فإن أهميتها النسبية تراجعت من 4.9% عام 2014 مقارنة بنسبة 5.2% عام 2013.

الجدول رقم(3-1): تطور حجم التجارة العربية للسلع والخدمات بالمليار دولار



المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014

ثالثاً: التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية العربية

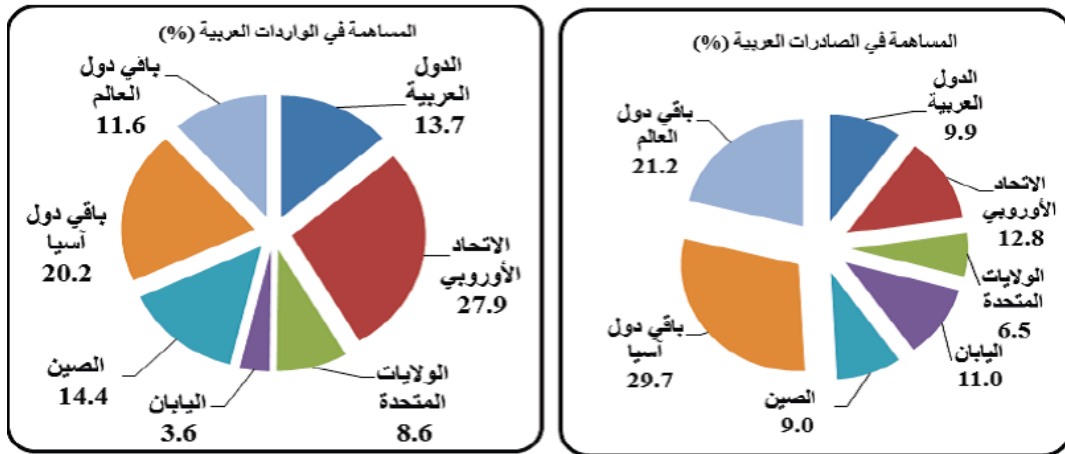
من خلال الاستقراء الأولي لبيانات عام 2014 ظهر تراجع حصة الصادرات السلعية العربية المتجهة إلى كل من الـ.أ.م. و الإتحاد الأوروبي و اليابان و باقي دول العالم بنسب بلغت 10.4%، 9.7%، 2.8%، و 21.2% على الترتيب، متأثرة بانخفاض أسعار النفط بالمقابل زادت الصادرات العربية إلى الصين و باقي دول آسيا بنسب 3.9% و 0.7% على التوالي. و تجدر الإشارة إلى أن الصادرات العربية البينية سجلت زيادة بلغت نسبتها 6.2% عام 2014 مقارنةً بالعام السابق.

وبالنسبة لحصص شركاء التجارة الرئيسيين في الصادرات السلعية العربية فقد ارتفعت حصة كل من العربية البينية و اليابان و الصين لتصل إلى 9.9%، 11% و 9% على الترتيب خلال عام 2014 مقارنةً مع مستويات بلغت 8.7%، 10.5% و 8.1% خلال عام 2013، بالمقابل تراجعت حصة الـ.أ.م. و الإتحاد الأوروبي لتصل إلى 6.5% و 12.8% على التوالي خلال عام 2014. و فيما يخص الواردات السلعية العربية من الشركاء

التجارين الرئيسيين خلال عام 2014 فقد زادت الواردات مع معظم الشركاء التجاريين و سجلت آسيا أعلى نسبة، فقد زادت الواردات من الصين بنسبة بلغت 11.5% بينما حققت الواردات من اليابان نسبة 10.8% بينما حقق الإتحاد الأوروبي زيادة طفيفة بلغت 0.8%، أما الـ.أ.م. فقد انخفضت الواردات منها بنسبة 1.1%، و قد سجلت الواردات العربية البينية ارتفاعاً بحوالي 4.7%.

وعلى صعيد الحصص للشركاء التجاريين في الواردات السلعية العربية، فقد استمرت آسيا في الاستحواذ على أكبر حصة من الواردات العربية بنسبة بلغت 38.2% خلال عام 2014، كما استحوذت الصين و اليابان على نسب بلغت 14.4% و 3.6% من إجمالي الواردات العربية على التوالي، و تراجعت حصة كل من الإتحاد الأوروبي و الـ.أ.م. لتبلغ حوالي 27.9% و 8.6% على التوالي مقارنةً بعام 2013، أما حصة الواردات العربية البينية فقد زادت بنسبة طفيفة لتصل إلى 13.7% عام 2014 مقارنةً مع عام 2013 التي كانت 13.6%.

الشكل رقم (2.3): اتجاهات التجارة العربية إلى أهم الشركاء التجاريين عام 2014



المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014

المدخل الأول: إذا ما كان الاستثمار الأجنبي المباشر بديلاً للتجارة أو مكملاً لها: يعتمد هذا على دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر، فإذا كان من النوع الرأسي، حيث أن الشركات متعددة الجنسيات تقسم مراحل الإنتاج جغرافياً، فيكون الاستثمار الأجنبي المباشر من النوع المحفز للتجارة و متكامل معها، و من ثم، يستفيد الإنتاج المحلي من الاستثمارات الخارجية، أما إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر من النوع الأفقي، حيث تقوم الشركات متعددة الجنسيات بإنتاج السلع النهائية في مواقع متعددة و يمثل طريقاً لتصريف الإنتاج الأجنبي في السوق المحلي بالدولة، في هذه الحالة يكون الاستثمار الأجنبي المباشر بديلاً عن التجارة.

المدخل الثاني: إذا ما كان الاستثمار الأجنبي يسبب التجارة أو العكس: هناك عديد من الدراسات وجدت أن العلاقة بينهما ثنائية:

المبحث الثالث: دراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية في الدول العربية

أولاً: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتجارة الخارجية

هناك عدة نظريات مختلفة تناولت كل من التجارة الخارجية و الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث نجد أن نظريات التجارة الخارجية تحاول أن تفسر العلاقات التجارية فيما بين الدول، في حين نرى أن النظريات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر تهتم بدراسة أسباب قيام الشركات الأجنبية بالإنتاج في الخارج في دولة ما.

وهناك العديد من الدراسات التي تناولت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة الخارجية، و التي يمكن تحليلها وفق المدخلين التاليين⁽¹¹⁾:

$$\text{Export}_t = b_0 + b_1 \text{IFD}_t + b_2 \text{GDP}_t + U_1 \dots \dots \dots (1)$$

$$\text{Import}_t = b_0 + b_1 \text{IFD}_t + b_2 \text{GDP}_t + U_2 \dots \dots \dots (2)$$

حيث أن:

Export_t : الصادرات للسنة ذاتها.

Import_t : الواردات للسنة ذاتها

IFD_t : الاستثمار الأجنبي المباشر للسنة ذاتها.

GDP_t : الناتج المحلي الإجمالي للسنة ذاتها.

U : متغير عشوائي.

وتم تقدير المعادلتين السابقتين كلا على حدة، و كانت النتائج كالآتي:

معادلة الصادرات للدول العربية

$$\text{Export} = -100.37 + 0.9835 \text{IFD} + 0.4889 \text{GDP}$$

بالنظر إلى إشارة المعلمة b_1 و b_2 نستنتج أن هناك علاقة طردية بين الصادرات و الاستثمار الأجنبي المباشر و الناتج المحلي الإجمالي و ذلك لأن المعلمتين المفسرتين موجبتين، و الذي يهنا هنا هو دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات، و اقتصاديا فإننا نقبل بإشارة المعلمة b_1 و ذلك لأن الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى زيادة الصادرات، كما تثبته النظرية الاقتصادية إلا في حالات قليلة عندما تكون هناك علاقة عكسية بين المتغيرين.

أما إشارة المعلمة b_0 فتشير إلى أن هناك علاقة عكسية بين تطور حجم الصادرات و الناتج المحلي الإجمالي و ذلك لأن المعلمة المفسرة لها سالبة، مما يعني أن الصادرات تتطلب على الأقل حد أدنى من الاستثمار الأجنبي المباشر لكي تنمو و تزدهر.

إن قيم المعلمة $b_1 = 0.9835$ تعني أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الصادرات بـ 0.9835 وحدة و هي زيادة ضئيلة جدا نظرا لعدم استغلاله بشكل أفضل وكذلك قيام الشركات الأجنبية بالاستثمار في قطاعات معينة كقطاع الطاقة مثلا، أما قيمة $b_0 = -100.3753$ فتعني أن الصادرات العربية لا تنمو بالشكل المطلوب و ذلك في ظل غياب الاستثمار الأجنبي المباشر و انخفاض قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

معادلة الواردات للدول العربية

$$\text{Import} = -72.8889 + 0.9595 \text{FDI} + 0.3199 \text{GDP}$$

بالنظر إلى إشارة المعلمة b_1 و b_2 نستنتج أن هناك علاقة إيجابية بين الواردات و الاستثمار الأجنبي المباشر و الناتج المحلي الإجمالي و ذلك لأن المعلمتين المفسرتين موجبتين، و الذي يهنا هنا هو دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الواردات، و اقتصاديا فإننا نقبل بإشارة المعلمة b_1 و ذلك لأن الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى زيادة الواردات، كما تثبته النظرية الاقتصادية إلا في حالات قليلة عندما تكون هناك علاقة عكسية بين المتغيرين.

الاتجاه، و البعض الآخر وجدها أحادية الاتجاه و عادة ما تكون من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى كل من الصادرات و الواردات. فمن ناحية يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى حفز الصادرات من خلال تراكم رؤوس الأموال و المساعدة على نقل التكنولوجيا و المنتجات الجديدة، فضلا عن الوصول إلى الأسواق العالمية الجديدة و تدريب القوة العاملة و تحديث التقنية و المهارات الإدارية و التجارية، و من ناحية أخرى يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الواردات في الدولة المضيفة سواء المرتبطة بالاستثمار في مرحلته الأولى أو مرحلة عمليات الإنتاج، حيث في مرحلة الاستثمار الأولي يتم استيراد المعدات و الآلات و تجهيزات الإنشاءات و الخبراء و عادة ما تكون شركات الاستثمار الأجنبي المباشر لديها ميول عالية لاستيراد رأس المال و السلع الوسيطة و الخدمات التي لا تتوافر بسهولة في الدولة المضيفة، و كلها أمور ترفع من قيمة الواردات في الميزان التجاري، و في المرحلة اللاحقة أثناء عمليات الإنتاج يتوقف الأمر على طبيعة المدخلات و نوع الإنتاج و العلاقة مع الأنشطة الأخرى، فإذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر يستخدم المواد الخام المحلية و المستلزمات الأخرى محليا فإنه يكون له تأثير سلبي كبير على الواردات، و على العكس من ذلك فإذا كان يعتمد على المدخلات المستوردة كالمواد الخام و المهارات البشرية و غيرها من الأصول غير الملموسة فإنه يؤثر على الواردات بشكل إيجابي.

ثانيا: النموذج القياسي لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على أداء التجارة الخارجية العربية

لقد مرت السياسة الاقتصادية الخارجية بالمنطقة العربية بتطورات كبيرة خلال العقود الأربعة الماضية كما هو الحال في معظم الدول النامية، تمثلت في التحول من إستراتيجية الإحلال محل الواردات إلى التوجه التصديري و الانفتاح على العالم الخارجي و تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، و التنافس في تقديم الضمانات و الحوافز لها و بخاصة مع تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة من طرف البنك الدولي و صندوق النقد الدولي منذ بداية عقد الثمانينات، و الذي ترتب عنها تطورا كبيرا فيما يتعلق بالقطاع الخارجي، وقد أثر بدوره هذا على مستوى الأداء الاقتصادي في الدول العربية.

من خلال ما تناولته الدراسات النظرية و التطبيقية، يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي له أثر كبير في تنمية الصادرات حيث أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى زيادة الصادرات خاصة إذا كان هناك استثمار أجنبي حقيقي موجه نحو القطاع الصناعي.

لذلك تم تقدير معادلة للصادرات و معادلة للواردات و بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية و للفترة (1980-2014) من أجل إظهار تأثير الاستثمار الأجنبي عليهما، حيث كانت المعادلات الأساسية بالشكل التالي:

المباشر تأثير إيجابي على التجارة الخارجية في الدول العربية، ففي جانب الصادرات فالتأثير إيجابي نظرا لما تحتاجه الدول العربية من أجل دعم صادراتها وإيراداتها، ونفس الشيء يقال على الواردات نتيجة لما تحتاجه عمليات الاستثمار من آلات ومعدات وتكنولوجيا... إلخ، وهي عناصر لا تتوافر عليها الدول العربية.

يمكن للدول العربية كمجموعة أن تكون أسواق متطورة وكبيرة بالنسبة لدول المنطقة إذا عملت على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة كبيرة حيث أنها تقع بين ثلاث قارات وهي: إفريقيا، آسيا وأوروبا.

الهوامش

- 1- علي أحمد عتيق - الطاقة والتنمية في الوطن العربي - دراسات في التنمية العربية، الواقع والأفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1998، ص274.
 - 2- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار - الاقتصاد العربي مؤشرات الأداء (2000-2017) - الكويت، السنة الثالثة والثلاثون، العدد الرابع (أكتوبر - ديسمبر) 2015، ص5.
 - 3- نفس المرجع السابق، ص06.
 - 4- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015.
 - 5- نفس المرجع السابق، ص34.
 - 6- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار - الاقتصاد العربي مؤشرات الأداء (2000-2017)، مرجع سبق ذكره، ص10.
 - 7- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2014، ص78.
 - 8- The World Investment Report 2015 (UNCTAD).
 - 9- حسين عبد المطلب - سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية - سلسلة رسائل البنك الصناعي الكويتي، الكويت، العدد 3، ديسمبر 2005، ص35/30.
 - 10- صندوق النقد الدولي.
 - 11- علي عبد الوهاب نجا - الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية بين النظرية والتطبيق - الدار الجامعية، مصر، 2015، ص355.
- الجدول الخاصة بتقدير المعادلتين:

أما إشارة المعلمة β_0 فتشير إلى أن هناك علاقة عكسية بين تطور حجم الواردات و الناتج المحلي الإجمالي وذلك لأن المعلمة المفسرة لها سالبة.

إن قيم المعلمة $b_1=0.95$ تعني أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الواردات بـ 0.9835 وحدة لأن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر ستؤدي إلى زيادة الاستيراد لما تحتاجه عمليات الاستثمار من آلات ومعدات وتكنولوجيا وماشابه لأن الدول العربية تفتقر إلى ذلك، أما قيمة $b_0=-100.3753$ فتعني أن الواردات العربية لا تنمو بالشكل المطلوب وذلك في ظل غياب الاستثمار الأجنبي المباشر وانخفاض قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

الاستنتاجات والمقترحات

من خلال البحث تبين أن جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي بالإضافة إلى التعقيدات المالية والفساد الإداري وعدم توفر البنية في غالبية الدول العربية، ولذلك ظل الاستثمار الأجنبي المباشر بعيدا عن الدول العربية إلا في بداية الألفية الثالثة أين شهدنا تطورا ملحوظا للاستثمار الأجنبي المباشر.

ما زالت الدول العربية كمجموعة لا يشكل فيها الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي المباشر، كما أنها وضمن مجموعة الدول النامية لا تعتبر من الدول الأولى في هذا المجال حيث لا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر منخفضا وخاصة خلال الأزمة المالية 2008.

لا زالت دول العربية تعاني من نقص في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا للنزاعات السياسية والأوضاع الاقتصادية وعدم إمكانية إحداث وحدة عربية بسبب النزاعات العربية العربية، وإحداث هذه الوحدة ستتمكن من جذب الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لوجود العوامل المحفزة على ذلك واختلافها بين الدول العربية.

من خلال النتائج القياسية للبحث تبين أن الاستثمار الأجنبي

1. تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة (2000-2014) الوحدة: مليار دولار

Anneés	IFD	GDP	EXPORT	IMPORT
2000	5930.0223	721120.467	263782.027	168160.942
2001	9401.44727	708963.682	236507.996	176404.243
2002	7270.40836	722391.338	245773.056	183791.683
2003	16011.4876	802600.216	302260.04	214768.407
2004	25257.0418	959290.917	406271.092	285173.798
2005	46938.3407	1182638.38	560255.739	342947.147
2006	70043.5608	1404427.87	679482.983	391769.987
2007	80298.2992	1634238.5	791538.577	503052.749
2008	88506.069	2068014.15	1080930.95	682209.534
2009	78296.5849	1813994.97	739812.085	577553.97
2010	70133.2035	2089846.99	928055.073	640818.348
2011	45030.6816	2474347.98	1244441.83	742412.31
2012	51488.6726	2712538.77	1390433.73	834436.312
2013	47848.6158	2766193.73	1383852.77	875165.437
2014	44292.3104	2793294.85	1291836.16	885666.28

المصدر: UNCTAD

2. تقدير معادلة الصادرات

Dependent Variable: EXPORT
 Method: Least Squares
 Date: 05/24/17 Time: 06:10
 Sample: 2000 2014
 Included observations: 15

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI	0.983534	0.665821	1.477176	0.1654
GDP	0.488941	0.024525	19.93664	0.0000
C	-100.3753	37.48200	-2.677961	0.0201

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج Eviews7

3- تقدير معادلة الواردات:

Dependent Variable: IMPORT
 Method: Least Squares
 Date: 05/24/17 Time: 06:15
 Sample: 2000 2014
 Included observations: 15

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI	0.959568	0.222823	4.306408	0.0010
GDP	0.319971	0.008207	38.98543	0.0000
C	-72.88894	12.54372	-5.810793	0.0001

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج Eviews7